

## ديناميات استقلالية القضاء

الضغوطات التعسفية التي يتعرض إليها القضاء وكيفية حماية القضاة منها

مقاربة مقارنة مع الواقعين الإقليمي والدولي

12 أيلول/سبتمبر 2018

لبنان

بيت المستقبل، السراي، بكفيا - لبنان

مؤسسة كونراد آديناور، برنامج سيادة القانون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بيروت - لبنان

## الحثيات

يعتبر مبدأ استقلالية السلطة القضائية القلب النابض لنظام قضائي عادل ونزيه وفعال، والركيزة الأساسية للأنظمة القائمة على الفصل بين السلطات وسيادة القانون. فالسلطة القضائية المحترفة والمستقلة والفاعلة، تشكل دعامة أساسية لبناء دولة الحق وإنفاذ سيادة القانون، إضافة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستثمار البعيد الأجل والتجديد والاستقرار.

تفترض استقلالية القضاء بطبيعة الحال استقلالية القاضي عند النظر في القضايا، وتحرره من أي نفوذ خارجي ومن أي ترهيب سياسي. وحدهم القضاة الذين يتمتعون بالحماية من مختلف أنواع الترهيب والضغوطات والتدخلات الخارجية، يمكنهم ضمان حسن سير العدالة، وممارسة الرقابة لتأمين عدم تجاوز السلطات الأخرى صلاحياتها ودحض التشريعات المخالفة للدستور وحماية حقوق المواطن وحياته.

لطالما أعربت الحكومات عن امتعاضها من الأحكام القضائية التي تتعارض مع مصالحها وتضع حداً لممارساتها عبر تطبيق القانون، واستخدمت مروحة كبيرة من الوسائل للحؤول دون تمكين القضاة من إصدار هكذا أحكام. يعزوا الخبراء القانونيون هذه الممارسات إلى بعض العيوب الهيكلية التي تشوب المجال القانوني، واستغلال أذرة الحكومة الأخرى لهذه الفجوات بطرق مبتكرة.

ثمة تهديدات عدة تشكل خطراً على استقلالية القضاء، بينها أنظمة التعينات والترقيات القضائية واستخدام السياسيين لها لوضع العصي أمام استقلالية القضاء وحياده. وعلى الرغم من أن الضغوطات الاقتصادية أقل علانية، فهي لا تقل خطورة لجهة تأثيرها السلبي على استقلالية القضاء. إن عدم توفير التمويل اللازم للمحاكم، سواء كان ذلك بسبب الإهمال أو فعلاً متعمداً من قبل الممسكين بزمam تخصيص الموارد المالية، يعتبر أيضاً تهديداً محتملاً لاستقلالية القضاء وحياده. إن التدخل في عمل السلطة القضائية يمكن أن يأتي من مصادر مختلفة: السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والحكومات المحلية، المسؤولون الحكوميون أو النواب، الأحزاب السياسية، النخب السياسية والاقتصادية، القوات العسكرية وشبه العسكرية وأجهزة الاستخبارات، الشبكات الإجرامية والتسلسل الهرمي القضائي نفسه.

إنطلاقاً من هذا الواقع، ما هي الضمانات الهيكلية والقانونية التي تؤمن حماية السلطة القضائية من الضغوطات التعسفية التي تتعرض لها؟ وما هي الوسائل لضمان قدرة القاضي عند توليه منصبه على ممارسة عمله وإصدار أحكامه باستقلالية تامة لا يحدها سوى سقف القانون؟

استناداً إلى التجارب والدروس المستقاة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أوروبا وأميركا اللاتينية، ستعتمد رشة العمل إلى مقارنة مختلف الخيارات التي اعتمدها الدول لحماية القضاة من التأثيرات والضغوطات والنظر في إيجابياتها.

سيتيح هذا الأمر للمشاركين بتبادل الخبرات والتجارب والمعارف، بهدف تبيان أفضل السبل والآليات التي أثبتت فعاليتها والظروف المرافقة لوضعها. يبقى الهدف الرئيس هو توفير نظرة عامة حول الأطر والممارسات المرتبطة بالضمانات الهيكلية التي تؤمن استقلالية القضاة المستدامة.

سيتناول التحليل والحوار مختلف جوانب استقلالية القضاة بدءاً من الاستقلالية الوظيفية مروراً باستقلالية الولاية القضائية، وصولاً إلى الاستقلالية الذاتية، وذلك عبر مقارنة الإطار المنظم والعملي المعتمد في لبنان والمنطقة ودول أخرى (ألمانيا والولايات المتحدة و/أو أميركا اللاتينية)، وفقاً للمحاور التالية:

- التعيينات والولاية القضائية.
- أنظمة الترقيات والنقل والعزل (التأديبي وغير التأديبي).
- المداومات (التسلسل الهرمي للمحاكم، حق القاضي بالخروج عن قرار الأكثرية)
- الأنشطة خارج الوظيفة القضائية، الجمع بين مهام الوظيفة القضائية ومهام أخرى خارج قوس المحاكم مأجور عليها.